

بأياتي أحتمل إجمالا أما المسبية التي وقعت في حكاية همدان  
التي هي الغنمة فيجل له منها غير وطى من نواحي الامتاع  
لعموم قوله صلى الله عليه وسلم في سبأيا او طاس الا انوطا  
حامل حتى تضع ولا غير ذلك حتى تحيض حيضة وتطهر  
انما هي ربي الله تعالى عنه غير المسبية عليها بجامع حدة  
الملك واخذ من الاطلاق في المسبية انه لا يعرف بين  
الملك وغيرها والفتن من لم يحسن وايت بن حنبل في  
اخبار قديم الحسين والظن غالبا وهو من كاسياتي ولما  
روي اليه في من ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال  
وقعت في سبأيا من سبأيا فخلوا فظنت اليها فاذا  
عقل مثل اربق الغنمة فلم اتالك ان قلبها والناس  
ينظرون ولم ينكر عليه احد من الصحابة وخلوا بفتح الجيم  
والمد في من نواحي فارس والسبأيا جلوب في عارة  
عنه قياس فحث يوم الرموك في سنة سبع عشرة من  
الهجرة فبلغت سبأيا ثمانية عشر الف وفارقت المدينة  
غيرها بان غايتها ان تكون متولدة حزبي وذلك لان  
الملك وانما هم وطى صيانه لما به ليلا كحلط باحري  
المدينة ما الحزبي ثم ان كانت ابي الامة التي  
يجب استراؤها من ذوات الحنظل فاستراؤها  
يحصل حيضة واحدة بعد انتقال اليه في الحذر بل في  
السابق فلا يكون بقية الحيضة التي وجد التمس في النواحي  
وتتم ذوات الاقرا الكاملة لاسن اياس كالمعتاد وانما  
لم يكف بقية الحيضة كما اتى بقية الظن في العدة

٥٦  
ان بقية الظن يتعقب الحيضة الدالة على البراءة وهذا  
يتعقب الظن وادالة على البراءة وان كانت من  
ذوات الشهر بصغرا ويايس فاستراؤها يحصل بشهر  
فقط فانه كثر في الحق فكذا في الامنة والمختارة بقية  
بشرا ايضا وان كانت من ذوات الحمل ولو من زمانها  
فاستراؤها يحصل بوضعها لعموم الحديث السابق  
وان المقصود معرفة براءة الرحم وهي حاصلة بتلك  
التبني لومعنى من استراها امانة بعد الملك وتلك  
التبني حسب زمنه ان ملكا بالبروت ان الملك بتلك  
مقبوض حكما وان لم يحصل التبني حيا بدليل صحة بيعه  
وكذا ان ملكت بشرا ونحوه من المعاصيات بعد زوال  
ان الملك لازم فاستراها بعد القبض اما اذا جرى  
الاستراية من الخيار فانه لا يعتد به لضعف الملك  
ولو وصفت له وحصل الاستراية بعد عقدها وقبل التبني  
لم يعتد به لتوقف الملك وبها على القبض ولو اشترى  
امته بموسبة او نحوها كزينة فحاضت او وجد من ما  
يحصل به الاستراية وضع حمل ومضى شهر الف ذوات  
الاقرا لم يسلط بعد انقضاء تلك اوانه لم يكف هذا  
الاستراية الاصح انه لا يستعجل الاستماع الذي هو  
القصدي في الاستراية وقيل يجب الاستراية في كتابة  
كتابة صحفية فحظ بلا تجزئة وعجت بتجزئة الشرايا  
عند تجزئها من العموم لعموم ملك التمس بعد ذلك  
فانسه ما لو باعها ثم اشترها اما الفاسدة فلا يجزئها